

انتقادات تطول الآلية الجديدة لبيع الخبز بدمشق ومجلس المحافظة يوصي بالإبقاء على «الحالية»

الحرص: لسنا مع أي قرار غير قادرين على تطبيقه.. وسكرية: غير قادرين على الوصول لـ ١٥٠٠ معتمد

مدير الغاز لا يعرف عدد
اسطوانات الغاز المتداولة بدمشق

مصادرة قبور لمصلحة المحافظة بسبب
عدم تدوين الأسماء على الشهادة

اقترح لتحديد أسعار أجور الأندية
الرياضية وصلات التعازي والأفراح

محمود الصالح - فادي بك الشريف

انتقد أعضاء في مجلس محافظة دمشق الآلية الجديدة لبيع الخبز في العاصمة والتي أعلنت الوزارة تطبيقها بدءاً من بداية شباط القادم، مؤكداً صعوبة تنفيذها على الإطلاق.

وعليه وافق المجلس على رفع توصية بالإبقاء على آلية بيع مادة الخبز مع توطئة البطاقات بالأفراق والمعتمدين والصلوات والجمعيات التعاونية تلافياً لسلبات وعثرات محتلمة ضمن الآلية الجديدة من الوزارة المقر تطبيقها أول الشهر القادم.

وأكد عضو المكتب التنفيذي شادي سكرية أن هناك صعوبة بتطبيق الآلية التي طرحتها الوزارة، مضيفاً بالقول: نحن غير قادرين على الوصول لـ ١٥٠٠ معتمد.

وقال رئيس مجلس المحافظة خالد الحر: لسنا مع صدور أي قرار لسنا قادرين على تطبيقه، وهناك ضرورة للاجتماع مع المعتمدين في الوزارة لشرح مضمون الآلية الجديدة وإمكانية تنفيذها على أرض الواقع.

هذا ووافق المجلس على تقرير اللجنة الاقتصادية بالمحافظة برفع توصية بزيادة عدد مراكز إصدار البطاقة الإلكترونية وعدد الكوادر في المراكز الموجودة حالياً، مع ضرورة منح عمال السورية للتجارة نسبة من الأرباح على المبيعات ما عدا المواد المقتناة لتخفيفهم على العمل والنهوض بعمل المؤسسة، إضافة إلى عدم السماح بخروج أي سيارة خضراء أو فواكه ومواد غذائية من سوق الهال دون إبراز فواتير بالمواد المحملة بهدف ضبط الأسعار.

كررت اللجنة الاقتصادية مقترح المجلس من الجمارك بعدم التعرض للسيارات التي تحمل مادة المازوت والمرخصة أصلاً والمزودة بمهمة رسمية، وطلب طروحات عدد أعضاء المجلس تمحورت حول ضرورة ضبط الأفراق المخالفة، وتطبيق نظام تداول الفواتير بين التجار، متساكين عن تسويق موسم الحمضيات وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس بشار الأسد، وكيف سيتم احتساب أسعارها، وعن الكميات التي سيتم استجراؤها.

كما استفسر الأعضاء عن موعد توزيع الدفعة الثانية من مادة المازوت التدفئة وكميتها، وهل تُفقد المديرية توزيع كامل الدفعة الأولى، مطالبين بالتصريح عن موعد البدء بطرح أسطوانات الغاز الحديدية لبيعها للمواطنين.

كما طالب أعضاء في المجلس بضرورة دعم قطاع الواجن، مع الشكف والرقابة على المسالخ المحلية للمواطنين، إضافة إلى تأمين كادر إضافي في مكتب دفن الموتى.

وتتم طرح طلب الموافقة على استصدار القرار اللازم بالموافقة على إعلان المخطط التنظيمي التفصيلي التقسيمي رقم ١٣٧/٦٤ لمنطقة المزة بدمشق الجديدة غرب دمشق الجديدة والوقوفات الطارئة عليه، وتعديل الصفة العمرانية للقسم ١/١٩١ العقار ٤٣٢٢ مزم من سكني إلى تجاري وفق الوضع الراهن استثنائياً وفقاً أحكام الفقرة د من المادة ٨ من المرسوم لعام ١٩٨٢ والمعدل بالقانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٢ وفقاً لمخضر اجتماع اللجنة الفنية، والموافقة على استصدار القرار اللازم بالموافقة على إعلان المخطط التنظيمي التقسيمي رقم ٣٣/٣٣ بجزرة والوقوفات الطارئة عليه وتطبيق عامل الاستئجار على المسمم ٩ برزة وفقاً لمخضر اجتماع اللجنة الفنية، والموافقة على عامل الاستئجار على العقار ١٥٥٧ أبو جرش وفق المادة ١٢٢ من نظام البناء النافذ.

عضو المجلس يوسف قصباتي أشار إلى ضرورة تفهم المديرين أن أعضاء مجلس المحافظة يمثلون أبناء دمشق، وبالتالي فأي مطلب لهم هو مطلب لأبناء دمشق، وتساءل عن الغاية من الضبوط الترمينية إذا كان البالغ يعود بعد مغادرة الدورية إلى ارتكاب نفس



ديوب: وقفنا عقداً لإنتاج أسطوانات الغاز الحديدية

مدير فرع محروقات: البدء بتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة الأسبوع القادم

المخالفة، ويرى قصباتي أن هذه الدوريات تحولت إلى حالة إعلامية ليس أكثر، وطلب أن يتم مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق بمراقبة مسالخ الفروج التي لا يوجد ترخيص لأي منها، وطلب بزيادة عدد العاملين في مكتب دفن الموتى لتلبية الطلبات الكثيرة من المواطنين على سجلات القبور، وطلب أن يتم وضع برنامج تنفيذي لتوزيع الدفعة الثانية من المازوت يتم خلالها تآلي السلبات التي حصلت في توزيع الدفعة الأولى.

عضو المجلس حسان البرقي طلب تفعيل لجان الترمين المشتركة بين المجلس والمكتب التنفيذي، وفي هذا الجانب اعترف عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور بالتقصير في مشاركة أعضاء المجلس في الجولات والرقابة، وتساءل البرقي عن سبب تخفيض عدد مراكز منح البطاقة الذكية والتي أتت إلى ازدياد كبير للحصول على البطاقة.

عضو المجلس مازن ثلجة أكد وجود ٣ مخازن في حي العمارة اثنتين منها متوقفة منذ ستة بحجة أنهم لا يحصلون على المازوت، وبقي قرن العبية فقط وعليه ازدياد شديد، ودعا رامز مارديني إلى ضرورة إعادة النظر في عمل لجنة الكشف عن القبور التي قامت بمصادرة عدد من القبور لمصلحة المحافظة في حال كان الاسم غير مدون على الشاهدة الخلفية للقبور.

عضو المجلس ليلى عباس طلبت بالرقابة الترمينية على المواد ابتداء من مرحلة الإنتاج مروراً بالتجار والمحال وصولاً إلى المستهلك، حيث زادت خلال اليومين الماضيين الأسعار بالمتة من دون أي مبرر. وأضاف عضو المكتب التنفيذي سمير جزائري أكد أنه لا يمكن أن تنفذ خطة توزيع الخبز المزمعة في بداية الشهر في دمشق لوجود خصوصية لدمشق، وهناك تدخل بينها وبين الرفيف، لذلك تؤكد على التوطن ضمن المحافظة، وهذا ما أكدته محافظ ريف دمشق الذي طالب بالتوطن، والسؤال لماذا الإصرار على هذه الخطة ونحن نعرف أن المعتمدين غير قادرين على تحقيق الشروط التي حددتها الوزارة.

مدير الغاز في دمشق لا يعرف عدد أسطوانات الغاز المتداولة في دمشق، لدى سؤاله عن عددها وعن كيفية تأمين أسطوانات جديدة.

عضو المكتب التنفيذي لطعام الثقافة والآثار والسياحة فيصل سرور أكد أن اللجنة التي شكلها المجلس في

جلسته الأولى من هذه الدورة للكشف عن حقيقة وجود مطعم في باب مصلى ضم جامعاً بجانبه إلى منشأته، تبين لها عدم وجود جامع وإنما مدفن فيه قبران ولكن واجهة البناء أثرية، ما أثار الشكوك بأن يكون المكان مسجداً أثرياً، وبالتالي تم تدقيق الأمر.

وقال مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد إبراهيم: إن هناك متابعة لموضوع تداول الفواتير ضمن إطار اهتمام الوزارات المعنية، وخاصة بالنسبة لتجار الجملة ونصف الجملة، مع متابعة تطبيق التوجيهات الحكومية بضرورة تداول الفواتير ضمن حلقات باعة الجملة ونصف الجملة والمفرق، ومعالجة بعض حالات التجار في سوق الهال الذين لا يمتلكون سجلاً تجارياً.

وأشار إلى أن المديرية تتابع الأفران المخالفة وتنظم الضبوط اللازمة بحقها، حيث تصل بعض العقوبات إلى السجن.

وأكد إبراهيم أن هناك رقابة على مخالفات الدجاج وخاصة عملية (التفح) التي تؤدي إلى زيادة الوزن بهدف التلاعب، مبيناً أن هناك تشدداً في هذا الموضوع، علماً أن المسالخ الموجودة غير مرخصة واستمر عليها في ظل ظروف الأزمة، مضيفاً: لولا هذه المسالخ لوصل سعر كيلو الفروج لـ ٢٥٠ ألف ليرة سورية.

وقال مدير التجارة الداخلية: إن خط الحنوم ممنوع على الإطلاق، منوهاً بمتابعة المخالفات أيضاً عن طريق الشؤون الصحية في المحافظة، مبيناً أن المديرية تراقب المنتج من المعمل إلى البيع عن طريق المستهلك، مع التأكد على أن سبب ارتفاع عدد من المواد وخاصة الإضافية على السجوديين.

وأكد أنه بإمكان المديرية التدخل على خط تسعير أجور الأندية الرياضية بدمشق وذلك بالتنسيق مع المعتمدين بالاتحاد الرياضي العام، مع التدخل أيضاً في أسعار وصلات التعازي، علماً أنه بإمكانية وضع مندوب عن الهيئة لطرح تعرفه جديدة محددة.

وحول واقع تسويق الحمضيات، أكد مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة وسيم معطي أن هناك اهتماماً كبيراً بالموضوع وفقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

وأضاف: لم يتم تحديد أي سعر بل سيتم شراء

الحفاظ على الأسعار
بعد كساد الحمضيات



محافظ الحسكة: لا يحق لأحد منع الإعلامي من الدخول إلى أي مؤسسة حكومية

الحسكة - دحام السلطان

شدد محافظ الحسكة غسان سليم خليل خلال الدورة العادية الأولى لاجتماع مجلس المحافظة، على مديري دوائر ومؤسسات الدولة تنفيذ ما يطلب منهم بموجب الشكاوى التي ترد إلى المجلس أملاً بالحلول والمعالجة، مؤكداً أنه لا يجوز منع الإعلامي من الدخول إلى أية مؤسسة أو دائرة من مؤسسات ودوائر الدولة بصفته المهنية، انطلاقاً من دوره المنوط به لبيان الوضع الخدمي المطلوب استبيانه للمواطن ولا يجوز لأحد منعه أياً كان من ممارسة دوره حيال ذلك.

وأشار إلى أن المجلس هو لكل المواطنين ويتوزع أعضاؤه على كامل جغرافياً المحافظة، ويجب أن يكون إلى جانب مواطنها في كل ما يخصهم، مبيناً أن لجان المجلس كان لبعضها دور إيجابي وفعال، في حين البعض الآخر لم يكن بحجم دوره ولم يحقق إلا منافع شخصية.

وأكد المحافظ فيما يخص عمل لجان التوزيع الخاصة بتوزيع المواد العلفية القادمة من المنظمات الأممية عن طريق مديرية الزراعة، أننا نبحث عن الوجود وليس عن الأسماء ولا تكون عملية التوزيع رهينة للشعبي والأعيان، والهدف أن تصل المواد العلفية بشكل عادل إلى مستحقيها من المربين وليس إلى التجار، لرفع العبء والحيف عن المربي، لافتاً إلى عدم الرضا عما جرى حيال عملية التوزيع من خلال اللجان المشكلة بريف القامشلي، وأن هناك لجناً أخرى ستتولى



لافتات السعر الكبير في تذاكر السفر عبر شركة «أجنحة الشام».

كما طالبت المداخلات بلحظ سكان ريف القامشلي بالسلل الإغاثية الغذائية أسوة بمناطق ريف الحسكة، وخاصة أعضاء مجلس المحافظة كذلك عن طريق فرع منظمة الهلال الأحمر، وتأمين خزان مياه للمواطنين بجوار مختبر النجمة وسط مدينة الحسكة، ومعالجة مسألة عدم وصول مياه الشرب إلى حي الزهور بمدينة الحسكة، ومعالجة واقع صرفيات الجمعيات الخيرية التي لا يعمل منها على أرض الواقع سوى ٤-٥ جمعيات من أصل ٤٨ جمعية، ومعالجة وضع مكبات القمامة والعمل على ترحيلها في حارة طي وحى علما بمدينة القامشلي، وإحداث مراكز امتحانية للطلاب الإحراق بريف القامشلي ومركز لفرع التجارة والحوارات كذلك، ومعالجة وضع الشبكة الترددية بريف المحافظة، والتسائل عن عمل اللجنة الإقليمية وعملا، ومعالجة بعض الحالات

وتشديد الرقابة على تفاوت أسعار الدواء من صيدلية إلى أخرى ومعاينة الصيدليات وشروط ومقنرات وتجويج الشعب، مشيراً إلى دور الإعلام الرئيسي في إظهار الحق والبحث عن الحقيقة، باعتباره همزة الوصل بين المواطن والمسؤول. وطالبت مداخلات أعضاء المجلس بمعالجة حالة الأزدحام وعدم الرضا فيما يحصل في مبنى مديرية الشؤون المدنية بدمشيتي الحسكة والقامشلي ومعالجة استثنائي وتعزيز الحالة الخدمية فيه على تأمين الدواء في مركز المؤلوة الطبي المحدد وفي جميع المراكز الصحية، وأدواتهما، وإسرافهما في نهب موارد خلال عمليات التوزيع، مؤكداً أن جميع المداخلات والشكاوى ستكون على حمل القادمة من المنظمات الأممية عن طريق مديرية الزراعة، أننا نبحث عن الوجود وليس عن الأسماء ولا تكون عملية التوزيع رهينة للشعبي والأعيان، والهدف أن تصل المواد العلفية بشكل عادل إلى مستحقيها من المربين وليس إلى التجار، لرفع العبء والحيف عن المربي، لافتاً إلى عدم الرضا عما جرى حيال عملية التوزيع من خلال اللجان المشكلة بريف القامشلي، وأن هناك لجناً أخرى ستتولى

وتشديد الرقابة على تفاوت أسعار الدواء من صيدلية إلى أخرى ومعاينة الصيدليات وشروط ومقنرات وتجويج الشعب، مشيراً إلى دور الإعلام الرئيسي في إظهار الحق والبحث عن الحقيقة، باعتباره همزة الوصل بين المواطن والمسؤول. وطالبت مداخلات أعضاء المجلس بمعالجة حالة الأزدحام وعدم الرضا فيما يحصل في مبنى مديرية الشؤون المدنية بدمشيتي الحسكة والقامشلي ومعالجة استثنائي وتعزيز الحالة الخدمية فيه على تأمين الدواء في مركز المؤلوة الطبي المحدد وفي جميع المراكز الصحية، وأدواتهما، وإسرافهما في نهب موارد خلال عمليات التوزيع، مؤكداً أن جميع المداخلات والشكاوى ستكون على حمل القادمة من المنظمات الأممية عن طريق مديرية الزراعة، أننا نبحث عن الوجود وليس عن الأسماء ولا تكون عملية التوزيع رهينة للشعبي والأعيان، والهدف أن تصل المواد العلفية بشكل عادل إلى مستحقيها من المربين وليس إلى التجار، لرفع العبء والحيف عن المربي، لافتاً إلى عدم الرضا عما جرى حيال عملية التوزيع من خلال اللجان المشكلة بريف القامشلي، وأن هناك لجناً أخرى ستتولى